مؤسسة بصائر
للتحقيق والدراسات الإسلامية

دراسة حول كتاب مصباح الشريعة

الشيخ إبراهيم جواد

basaer-qom.com +989368044527 قم المشرّفة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، أمّا بعد:

يُعدُّ كتاب «مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة» المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام من الكتب المتداولة بين أهل العلم، ولا سيّما فيما يتعلّق ببحوث الأخلاق وتزكية النفس، وقد اختلفت كلمات الأعلام في نسبته إلى الإمام نفياً وإثباتاً، حيثُ ذهب بعضهم إلى تصحيح نسبته إلى الإمام الصادق عليه السلام، وذهب البعض الآخر إلى نفي نسبته إليه جازماً، وفي هذه الدراسة نستعرض بعض التفاصيل حول هذا الكتاب في عدّة مباحث مهمة إن شاء الله تعالى.

إبراهيم جواد

قُم المقدسة (زادها الله شرفاً)

٢٢ أغسطس ٢٠١٨م

المبحث الأوّل: نظرة عامّة للتعرف على كتاب «مصباح الشريعة»

كتاب «مصباح الشريعة» مصنَّفٌ أخلاقيٌّ تدور مواعظه حول التزكية وتهذيب النفس، ويكثر تداوله في الأبحاث الأخلاقية والعرفانية نظراً لِمَا يحتويه من مواعظ وإرشادات أخلاقية وسلوكيّة، وبالنسبة إلى محتواه فإنّ الكتاب يقع في مائة فصلٍ تبتدئ بعبارة (قال الصادق عليه السلام)، وقد ورد في أغلب هذه الفصول بعد ذكر الكلام المنسوب إلى الإمام الصادق عليه السلام كلامٌ عن بعض الأنبياء والأئمة عليهم السلام والصحابة والتابعين وغيرهم، وهم:

١. النبي محمد صلى الله عليه وآله.
٢. الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.
٣. الإمام علي بن الحسين السجَّاد عليه السلام.
٤. الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام.
٥. النبي نوح عليه السلام.
٦. النبي عيسى بن مريم عليه السلام.
٧. النبي يحيى بن زكريا عليه السلام.
٨. النبي داود عليه السلام.
٩. النبي أيوب عليه السلام.
١٠. الصحابي سلمان الفارسي رضي الله عنه.

١١. الصحابي عبد الله بن مسعود.
١٢. الصحابي أبو ذر الغفاري رضي الله عنه.
١٣. الصحابي أبو الدرداء.
١٤. الصحابي أبي بن كعب.
١٥. امرأة من أهل بيت أبي ذر الغفاري.
١٦. الصحابي زيد بن ثابت.
١٧. ربيع بن خثيم.
١٨. كعب الأحبار.
١٩. وهب بن منبه.
٢٠. أويس القرني.
٢١. سفيان بن عيينة، وهو من تابعي التابعين.

كما قد تضمَّنت بعض النقولات أحاديثَ قدسيَّـةً، ونقولات مبهمة القائل نحو: (قال بعض أهل البيت)، و(قالت الحكماء)، وهي قليلة جداً.

والجوّ العام لنصوص الكتاب في جانب المواعظ الأخلاقيّة والسلوكيّة غالباً، وإن كانت بعض المباحث العقائديّة والمسائل الفقهيّة حاضرةً فيه، إلاّ أنّ الجانب الأكثر بروزاً هو جانب الوعظ الأخلاقي، وما يختصّ بتهذيب النفس.

وبالنسبة لتاريخ هذا الكتاب في التراث الشيعي، فإنّنا لم نظفر بذكرٍ له في فهارس المتقدِّمين ومصنّفاتهم، وكان أوّل من ذكره السيِّدُ ابن طاوس (المتوفى

سنة: ٦٦٤ هـ) في كتابه (الأمان من أخطار الأسفار والزمان)[١]، وجرت بعده نسبة الكتاب إلى الإمام الصادق عليه السلام في بعض الأوساط العلمية كما سيتضح لك فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

والحاصل في المقام أنّ نسبة الكتاب إلى الإمام لا تخلو عن فرضيتين، إمّا أنَّهُ كتبه بنفسه، فيكون كلّ المسطور مما خطّته يده المباركة عليه السلام، أو أنّه مما كتبه بعض تلامذته، وسيأتي المزيد من البيان حول المؤلِّف.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في نسبة الكتاب

اختلف العلماء في نسبة الكتاب، فذهب فريقٌ منهم إلى أنّ الكتاب للإمام الصادق عليه السلام، بينما ذهب آخرون إلى نفي نسبته مع إضافة تفاصيل نذكرها فيما يأتي.

القول الأوّل: المثبتون لنسبة الكتاب

ومن المثبتين لنسبة الكتاب:

١ـ السيد ابن طاوس رحمه الله

قال فيما ينبغي للمسافر أن يأخذه معه: (يصحب معه كتاب مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة عن الصادق عليه السلام، فإنّه لطيف شريف في التعريف

---

(١) علي بن موسى بن طاوس، الأمان من أخطار الأسفار والأزمان، ص٩١-٩٢.

بالتسليك إلى الله جلَّ جلاله، والإقبال عليه، والظفر بالأسرار التي اشتملت عليه)[١].

٢ـ الشيخ الكفعمي رحمه الله

قال: (ومن كتاب مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة، قال الصادق عليه السلام: إعراب القلوب على أربعة أنواع:...إلخ)، ونقل عنه أيضاً في موارد أخرى، منها: وجه تسمية المستراح، فضيلة السخاء، فضيلة الحلم، فضيلة المصافحة، إصلاح السريرة، مراتب التقوى[٢].

٣ـ الشهيد الثاني رحمه الله

نقل في كتابه (مسكّن الفؤاد) فصلاً كاملاً من مصباح الشريعة، ثم قال: (هذا الفصل كله من كلام الصادق عليه السلام)[٣].

٤ـ الشيخ محمد تقي المجلسي رحمه الله

قال: (وعليك بكتاب مصباح الشريعة، رواه الشهيد الثاني رحمه الله بأسانيده عن الصادق عليه السلام، ومتنه يدلّ على صحته)[٤].

---

(١) علي بن موسى بن طاوس، الأمان من أخطار الأسفار والأزمان، ٩١-٩٢.

(٢) إبراهيم بن علي الكفعمي، مجموع الغرائب وموضوع الرغائب، ص٥٠ -٥١.

(٣) زين الدين بن علي الجبعي العاملي، مسكن الفؤاد عند فقد الأحبة والأولاد، ص٥٨.

(٤) محمد تقي المجلسي، روضة المتقين «شرح من لا يحضره الفقيه»، ج١٩، ص٤٢٢.

٥ـ القاضي سعيد القميّرحمه الله

نقل عنه في شرحه لكتاب «التوحيد» للشيخ الصدوق[١].

٦ـ الشيخ الحويزيرحمه الله

نقل عنه في تفسيره في مواضع متعددة[٢].

٧ـ الميرزا النوري الطبرسيرحمه الله

دافع عن نسبة الكتاب في خاتمة مستدركه[٣].

٨ـ الشيخ أحمد آل طعّان البحرانيرحمه الله

نقل عنه في كتابه (الرسائل الأحمديّة)، ودافع عنه في بعض المواضع[٤].

٩ـ الشيخ علي أكبر النهاونديّ الخراسانيّ

أيّد نسبته للإمام عليه السلام في كتابه (بنيان رفيع در بيان حالات خواجه ربيع)، وقد ذكر السيد المحدث جلال الدين الأرموي ذلك القسم في مقدّمة تحقيقه لشرح عبد الرزاق الگيلاني. وكذلك نقل عن هذا الكتاب غيرُهم من أهل العلم

---

(١) محمد بن محمد مفيد القمّي، شرح توحيد الصدوق، ج١، ص٧٢٦-٧٤١، ح٣٦.

(٢) عبد علي بن جمعة الحويزي، نور الثقلين، ج١، ص٣٥/ص٤٣/ص٧٥/٩٥.

(٣) حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص١٩٤.

(٤) أحمد آل طعان البحراني، الرسائل الأحمدية، ج٣، ص١٧٥-١٧٦.

ممن لا يتسع المقام لذكرهم جميعاً، ولكن لعلّ من المفيد أن يُشار إلى ملاحظة، وهي أنّ النقل من الكتاب قد لا يُلازم القول باعتباره ضرورةً، بناءً على التسامح في النقل ولا سيّما عند المؤلفين في علم الأخلاق، فقد لا يكون النقل بناءً على القول بالاعتبار، وإنّما جرياً على جواز التسامح في مثل هذه الموارد.

القول الثاني: النافون لنسبة الكتاب إلى الإمام عليه السلام

أما النافون لنسبة هذا الكتاب، فمنهم:

١ـ الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي رحمه الله

قال: (ما ثبت عندنا كونه غير معتمد، فلذلك لم ننقل منه فمن ذلك كتاب «مصباح الشريعة» المنسوب إلى الصادق عليه السلام فإنّ سنده لم يثبت وفيه أشياء منكرة مخالفة للمتواترات، وربّما نُسِبَ تأليفه إلى الشيخ زين الدين، وهذه النسبة باطلة؛ لأنّه مذكور في أمان الأخطار لابن طاوس)[١].

٢ـ الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله

قال: (وكتاب «مصباح الشريعة» فيه بعض ما يريب اللبيب الماهر، وأسلوبه لا يشبه سائر كلمات الأئمة وآثارهم)[٢].

---

(١) محمد بن الحسن الحر العاملي، هداية الأمة إلى أحكام الأئمة، ج٨، ص٥٥٠.

(٢) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج١، ص٣٢.

ونُقِلَ عنه أنّه كان يقول إنّ مؤلف الكتاب هو شقيق البلخيّ.

قال الشيخ آقا بزرگ الطهراني في ذريعته: (ورأيتُ نسخةً كُتب في حاشيتها نقلاً عن خطّ الشيخ سليمان الماحوزي ما سمعه الشيخ سليمان عن العلامة المجلسي أنه كان يقول المجلسي إنَّ مؤلف «مصباح الشريعة» هو شقيق البلخي)[1].

وهذه النسخة التي رآها الشيخ الطهراني هي نسخة من كتاب «العجالة في شرح حديث أبي لبيد المخزومي»، تأليف الشيخ سليمان الماحوزي، وقد نسخها الشيخ عبد الرزاق بن محمد بن سعيد المقابي زمن حياة الماحوزيّ، ونقل المقابيّ كلام المجلسيِّ عن خطِّ الشيخ سليمان، قال الشيخ آقا بزرگ الطهراني في طبقاته: (عبد الرزاق المقابي: ابن محمد بن سعيد، كتب العُجالة في شرح حديث أبي لبيد المخزومي لسليمان الماحوزي (١٠٧٥-١١٢١هـ) في حياة المؤلف (١١١٥ هـ)، رأيتُ النسخةَ في مكتبة الشيخ علي القميّ في النجف، وقد كَتبَ عبدُ الرزاق المذكور «العجالة» ضمن مجموعة كبيرة كلها بخطّه، كانت عند الشيخ علي القمي المذكور، وقد استعارها عن عباس المحدّث القمي، وفيها عدّة كتب أُخر منها: «خلاصة الأذكار» و«ميزان القيامة» و«أمان الأخطار» و«مصباح الشريعة»، وبعض ما نقله عن خطّ سليمان المذكور، فإنّه كتب سليمانُ في بعض حواشيه أنّه سمع عن المجلسي في (١١١٠) إنّ مؤلف مصباح

(١) آقا بزرگ الطهراني، الذريعة، ج٢١، ص١١١.

الشريعة هو شقيق البلخي)[١].

٣ـ الميرزا عبد الله الأفندي الأصفهاني رحمه الله

قال: (ثم لنذكر ما اطَّلعنا عليه من كتب الإماميَّة مما لم نعثر إلى الآن على مؤلفيها، فمن ذلك كتاب «مصباح الشريعة» في الأخبار والمواعظ، وهو كتاب معروف متداول، وقد يُنسَب إلى هشام بن الحكم على ما رأيته بخط بعض الأفاضل، وهو خطأ: أمَّا أولاً: فلأنّه اشتمل على الرواية عن جماعة هم متأخرون عن هشام[٢].وأما ثانياً: فلأنه يحتوي على مضامين تنادي على أنه ليس من مؤلفاته، بل هو من مؤلفات بعض الصوفيَّة كما لا يخفى)[٣].

٤ـ السيد عبد الله شبر رحمه الله

قال: (الكتاب المذكور غير معلومٍ مؤلفه ولا حاله)[٤].

٥ـ السيد حسين البروجردي رحمه الله

نقل عنه السيد موسى الشبيري الزنجاني في كتابه (جرعه از دريا) قوله

---

(١) آقا بزرگ الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، ج٩، ص٤٢٩.

(٢) ليس في النسخة المتداولة لمصباح الشريعة نقلٌ عن رجالٍ متأخرين عن هشام بن الحكم رحمه الله، وقد نقض بهذا عليه الميرزا النوريُّ في خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص٢٠٨.

(٣) عبد الله الأفنديّ الأصفهانيّ، رياض العلماء وحياض الفضلاء، ج٦، ص٤٥.

(٤) عبد الله شبر، مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار، ج٢، ص٣٤٠، ح ٢٥٧.

إنَّ كتاب «مصباح الشريعة» للشيخ أبي القاسم القُشيري رئيس المتصوِّفَة[١]. وقد استثنى في موسوعة «جامع أحاديث الشيعة» الأحاديث المنقولة عن المصباح كما ذكر ذلك في المقدّمة عند بيان المنهج[٢].

٦ـ الشيخ محمد رضا المظفّر رحمه الله

قال في مقدمته لكتاب (جامع السعادات): (من أهمِّ ما يُؤاخذ به كتابنا هذا اعتماده على المراسيل في الأحاديث، وتسجيل كل ما يرى أمامه من المنقولات غثِّها وسمينها، من دون إشارةٍ إلى التمييزِ ولا إلى المصادر حتى نقل كثيراً عن «إحياء العلوم»، وتعمد النقل عن مثل جامع الأخبار ومصباح الشريعة اللذين يشهد أسلوبهما على وضع أكثر ما فيهما)[٣].

٧ـ السيد الإمام الخميني رحمه الله

قال: (وأمّا رواية «مصباح الشريعة» الدالّة على التفصيل بين وصول الغيبة إلى صاحبها وعدمه فلا تصلح للاستناد إليها؛ لعدم ثبوت كونها رواية فضلاً عن اعتبارها بل لا يبعد أن يكون كتابه من استنباط بعض أهل العلم والحال ومن إنشاءاته)[٤].

---

(١) موسى الشبيري الزنجاني، جرعه از دريا، ج١، ص٤٩٨.

(٢) حسين البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ج١، ص٢١.

(٣) محمد رضا المظفر، جامع السعادات، مقدّمة التحقيق: ص١٦.

(٤) روح الله الخميني، المكاسب المحرّمة، ج١، ص٤٨١.

٨ـ السيد شهاب الدين المرعشي النجفي رحمه الله

قال: (وما درى المسكين في العلم والتتبع والتثبت والضبط أن كتاب «مصباح الشريعة» وما يشبهه من الكتب المودعة فيها أمثال هذه المناكير مما لفقتها أيادي المتصوفة في الأعصار السالفة وأبقتها لنا تراثاً)[١].

٩ـ السيد حسن الصدر رحمه الله

ذُكِرَ في جملة مصنّفاته أنّ له «رسالة في أنّ مؤلف مصباح الشريعة إنّما هو الشيخ سليمان الصهرشتي تلميذ المرتضى، اختصره من كتاب شقيق البلخيّ»[٢]، ولم يتيسّر لنا الوقوف على نسخة من هذا الكتاب إلى الآن، ولكنّه ذكر استدلالاً موجزاً لهذا المطلب في تعليقته على خاتمة المستدرك[٣].

١٠ـ الشيخ مسلم الداوري

قال: (والحاصل: إنَّ الكتاب وإن كان غير محتاجٍ إلى طريق، إلا أنَّ نسبته إلى الإمام غير محرَزة)[٤].

---

(١) شهاب الدين المرعشي النجفي، إحقاق الحق وإزهاق الباطل، ج١، ص١٨٤.

(٢) ذكر ذلك الشيخ محمد حسين الواعظ النجفيّ في سيرة السيد حسن الصدر التي جُعلت ضمن مقدمة تحقيق كتاب «تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام»، انظر المقدّمة: ص٧٢.

(٣) حسن الصدر، تعليقة على خاتمة المستدرك، ص٦٠ ـ ٦٢.

(٤) مسلم الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، ص٣٦٣.

المبحث الثالث: الإشكالات الواردة على القول الأوّل

والكلام يقع تارةً بلحاظ سند الكتاب، وأخرى من جهة متنه والمضامين الواردة فيه، وثالثة من جهة موثوقية النسخة الواصلة، وهذه الجهة الثالثة وإن لم تكن نافية لانتساب تمام الكتاب للإمام عليه السلام، لكنّها توضح إشكاليّة النسخ الواصلة كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

١ـ من جهة السند

لا نجدُ فيما بين أيدينا سنداً للكتاب، حتى أنّ من أيّد نسبته إلى الإمام الصادق عليه السلام لم يذكر سنداً إلى الكتاب، وقد ذكر الميرزا النوري رحمه الله في خاتمته أنّ أصحاب الفهارس قد ذكروا ستةً من الرواة روى كلّ واحدٍ منهم نسخةً عن الإمام الصادق عليه السلام، واحتمل أنّ يكون الفضيل بن عياض أحدهم، وصرّح بأنّه يعتقد أنّ الكتاب من جمعه[1]، وهذا البناء كلّه لا يقوم إلاّ على جملة من الظنون المركبّة التي لا تفيد اطمئناناً، فإنّ مجرد وجود عدّة كتبٍ لجملة من أصحاب الصادق عن الإمام عليه السلام لا يعني بالضرورة كون «مصباح الشريعة» أحدها.

والعجيب في المقام قول الشيخ محمد تقي المجلسي رحمه الله أنّ الشهيد الثاني رحمه الله قد روى الكتاب بأسانيده إلى الإمام الصادق عليه السلام[2]، وليس عند الشهيد الثاني أو غيره أيّ إسنادٍ لهذا الكتاب، ولو كان لذكره المثبتون لنسبة الكتاب، حتّى

---

(١) حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص٢١٥.

(٢) محمد تقي المجلسي، روضة المتقين «شرح من لا يحضره الفقيه»، ج١٩، ص٤٢٢.

أنّ الميرزا النوريّ المعروف بسعة تتبعه واطّلاعه، لم يجد طريقاً إلى القول باعتباره سوى الاحتمالات التي أشرنا إليها، ولم يذكر أيّ إسنادٍ للكتاب.

٢ـ من جهة المتن

وأمّا من هذه الجهة، فترد عدّة إشكالاتٍ منها:

الإشكال الأول: لحن الكتاب موافق للإنشاء الصوفيّ

وهذا المطعنُ قد أشار إليه العلامة المجلسي وتلميذه الميرزا الأصفهاني، وبدا هذا جليّـاً في كلام السيد الإمام الخميني[١] والسيد شهاب الدين المرعشي كما تقدّم.

وقد حاول الميرزا النوري نقض هذا الإشكال، فقال: (إنّ كلماتهم وعباراتهم عليهم السلام في كشف المطالب المتعلّقة بالمعارف والأخلاق، مختلفة بحسب الألفاظ والتأدية، وإن لم تختلف بحسب المعنى والحقيقة، وهذا ظاهر لمن أجال الطرف في أكناف كلمات أمير المؤمنين عليه السلام وسائر الأئمة عليهم السلام في هذه المقامات، وليس لمن تقدّم الصادق عليه السلام من الصوفية، كطاوس اليماني، ومالك بن دينار، وثابت البناني، وأيوب السجستاني، وحبيب الفارسي، وصالح المري، وأمثالهم كتاب يعرف منه أن المصباح على أسلوبه، ومن الجائز أن يكون الأمرُ بالعكس

(١) لا يخفى أنّ شهادة السيّد الإمام الخميني (رضوان الله عليه) في تقييم لحن الكتاب وسبكه ذات قيمةٍ عالية؛ لأنّه خبيرٌ بكلماتهم وعارف بلحنهم واصطلاحاتهم، وتعبيره عن الكتاب بأنّه ليس رواية بل من إنشاء بعض «أهل الحال» نصّ صريح في نسبة الكتاب إلى المتصوّفة.

فيكون الذين عاصروه عليه السلام منهم، أو تأخروا عنه، سلكوا سبيله عليه السلام في هذا المقصد، وأخذوا ضغثاً من كلماته الحقة، ومزجوها بضغث من أباطيلهم، كما هو طريقة كلّ مبدع مضلّ.

ويؤيده اتصال جماعة منهم إليه وإلى الأئمة من ولده، كشقيق البلخي، ومعروف الكرخي، وأبي يزيد البسطامي طيفور السقا، كما يظهر من تراجمهم في كتب الفريقين، فيكون ما أُلِّف بعده على أسلوبه ووتيرته.

ثم نقول: ليس في هذا الكتاب من عناوين أبوابه شيء لا يوجد في كثير من الأخبار مثله سوى عناوين ثلاثة أبواب من أوّل الكتاب، ولكن ما شرحه وفصله فيها كلّها مما عليه الكتاب والسنة، مع أنّه يوجد في جملة من أدعيتهم ومناجاتهم وخطبهم عليهم السلام من العبارات الخاصة والكلمات المختصة ما لا يوجد في سائر كلماتهم، فارجع البصر إلى المناجاة الإنجيلية الكبرى والوسطى، وآخر دعاء كميل، والمناجاة الخمسة عشر التي عدّها صاحب الوسائل في الصحيفة الثانية من أدعية السجاد عليه السلام، ونسبها إليه من غير تردّد، مع أنّه لا يوجد لها سند، ولم يحتوِ عليها كتاب معتمد، وليس في تمام المصباح ما يوجد فيها من الألفاظ الدائرة في ألسنة القوم)[1].

ويُلاحظ عليه:

---

(١) حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص٢٠٥-٢٠٦.

أوّلاً: إنّ دعوى كون بعض الألفاظ الواردة في المصباح من لحن الإمام وسبك حديثه، وأنّ أعلام الصوفية قد جروا عليه فيما بعد، قولٌ لا يخرج عن دائرة الاحتمال، وضعفه ظاهرٌ؛ لا سيّما وأنّ لحن كلامهم عليهم السلام في الكتب المعتبرة مغايرٌ وخالٍ عن تلك المفردات، فإنّنا إذا تتبعنا مواعظهم في أخبارنا بالكتب المعتبرة لا نجدُ هذه الألفاظ المخصوصة.

وأمّا الاستشهاد لذلك بما حاله حال المصباح كالمناجاة الخمسة عشر وغير ذلك مما هو من وجادات القرون المتأخرة فليس بسديدٍ[1]؛ لا سيما وأنّ بعض الألفاظ الواردة في بعض المناجاة المذكورة في الصحيفة الثانية التي صنّفها الحر العاملي محل تأملٍ أيضاً.

ويزيدُ الرَّيْبَ أيضاً أنْ تنفرد هذه الوجادات المتأخرة بلحنٍ لا يشبه لحن روايات كتب المتقدّمين على ما فيها من المواعظ المطوّلة والنصائح المفصّلة، والعجيبُ كذلك أنْ لا نجدَ استشهاداً لمثل هذا اللحن من الكلام إلاّ بروايات القرون المتأخرة ووجاداتها المشكوكة التي وقعت محلاً للجدل، فهذا الشيخ علي أكبر النهاوندي الخراسانيّ أيضاً يحاول تقريب لحن الكلام بما جاء في «حديث الحقيقة» المروي عن كميل بن زياد رحمه الله عن أمير المؤمنين عليه السلام[2]، وهذا الحديثُ

---

(١) أما الاستدلال بآخر دعاء كميل وبالمناجاة الإنجيلية الكبرى فقياسٌ مع الفارق؛ لأنّ ألفاظها ليست من قبيل الألفاظ الخاصة المستهجنة في مصباح الشريعة التي تلائم اصطلاحات الصوفيّة، فتأمّل.

(٢) عبد الرزاق الگيلاني، شرح مصباح الشريعة، مقدمة المصحح جلال الدين الأرمويّ، ٢٤.

أردى حالاً مما سواه، إذ لم يُروَ في كتابٍ معتبر ولا سندَ له، فضلاً عن ظهور مصطلحات الصوفيّة المتأخرة فيه، والقول فيه بتوسُّعٍ فصّلناهُ في محلّه. وهذا الحال إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلُّ على خُلوِّ كتب الأعلام المتقدّمين من شواهد لفظيّة تشهدُ لأسلوب هذه الوجادات المتأخرة المفتقدة لقرائن الصحّة والاعتبار.

ثانياً: إنّ دعوى خلوّ المصباح من الألفاظ الدائرة على ألسنة القوم غير صحيحة؛ وبالتأمُّل في عباراته يظهرُ منها ذلك، ومنها:

١ــ قوله: (فإذا شربَ كأساً من هذا المشرب حينئذٍ لا يختارُ على ذلك الحالِ حالاً، ولا على ذلك الوقت وقتاً)[١].

والتعبير عن قراءة القرآن ــ أو أي عبادة أخرى ــ بالشرب من الكأس غير مأنوسٍ في كلام الأئمة الأطهار عليهم السلام، وهذه (رمزيّة الشرب والكأس) كثيرةٌ جداً في شعر التصوّف ونثره، ومنه قول أحدهم: (سكرت من كثرة ما شربت من كأس محبته)[٢]، ومما قيل شعراً:

عجبت لمن يقول ذكرتُ إلفي ** وهل أنسى فأذكر ما نسيتُ؟

أمـوت إذا ذكـرتُك ثم أحيا ** ولـولا حُسن ظنّي ما حييتُ

(١) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ١٤: في قراءة القرآن، ص٥٨-٥٩.

(٢) عبد الكريم بن هوازن القشيري، الرسالة القشيرية، ص٥٢٥.

فأحيا بالمنى وأمـوت شـوقاً ** فكم أحيا عليك وكم أموت؟

شـــربتُ الحـبَّ كأساً بعد كأسٍ ** فـما نفد الشراب وما رويت[١]

ومنه قول ابن الفارض في تائيّته:

سَقتني حُميَّا الحبِّ راحةُ مقلتي ** وكأسي مُحيّا مَن عن الحُسْنِ جَلَّتْ

وشرحه القيصري بقوله:

(سقتني راحةُ إنسان عيني شرابَ المحبّة، والحال أنّ كأس ذلك الشراب كان وجه من جلّت وتعالت عن الحُسنِ)[٢].

ومنه قول الشاعر الإيراني حافظ الشيرازي في أول بيتٍ من غزلياته:

ألا أيّـهـا الســاقي أدر كـأسـاً ونـاولهـا

كه عشق آسان نمود اول ولى افتاد مشكلها

وهذه الرمزيّة الثنائيّة متكررة في شعرهم ونثرهم، ومشروحةٌ في بعض المعاجم عند التعرُّض إلى شرح مصطلحي «السُّكر» و«الشارب»[٣].

---

(١) عبد الكريم بن هوازن القشيري، م.ن، ص٥٢٦.

(٢) داود بن محمود القيصريّ، شرح تائية ابن الفارض، ص٧.

(٣) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص٤٦٩-٤٧٣/ ص٤٨٧-٤٨٨.

والذي يُوجِّهُ إلى إرادة هذا المعنى وفقاً لاصطلاحهم ما جاء في السِّياق من الجمع بين مصطلحي الحال والوقت، وهما مما شاع في كلماتهم، وقد شرحهما أبو القاسم القشيريّ في رسالته عاداً إياهما من مصطلحات الرّمز عند الصوفية التي يستعملونها لـ«تكون معاني ألفاظهم مستبهمة على الأجانب غيرةً منهم على أسرارهم أن تشيعَ في غير أهلها»[١].

وشرحه الهجويري في كتابه «كشف المحجوب» بعد أنّ عدّهما من مصطلحاتهم الموضوعة لـ«كمون وظهور كلامهم ليتصرّفوا بها في طريقتهم ويظهروها لمن يريدون، ويخفونها عمن يريدون»[٢].

وذكرهما شهاب الدين السهروردي المقتول في «كلمة التصوف» عند شرح بعض مصطلحات الصوفيّة، فقال: (الوقت عندهم ليس عبارة عن مجرد لذّة أو نور، بل عبارة عن هيئة فلكيّة أوجبت حصول هيئة للنفس الناطقة طرأت بطريانها وزالت بزوالها، فقالوا: «الوقت سيفٌ قاطع»، و«الصوفيُّ ابن الوقت»)[٣].

---

(١) عبد الكريم بن هوازن القشيري، الرسالة القشيرية، ص١٣٠/ص١٣٣.

(٢) علي بن عثمان الهجويري، كشف المحجوب، ج٢، ص٦١٣.

(٣) شهاب الدين السهروردي، كلمة التصوّف، ص١٦٧، الفصل ٢٣، وكلامه عن مصطلح الحال في ص١٦٠.

وأدرجهما عبد الرزاق الكاشاني في معجمه الذي وضعه لتفسير مصطلحاتهم[١]، ولا يكاد يخلو كتابٌ يتكلم عن أحوال العارف ومقاماته من الحديث عن الحال والوقت.

٢ــ قوله: (الحزن من شعار العارفين؛ لكثرة واردات الغيب على أسرارهم)[٢].

وفيه: أنّ اصطلاح «العارف» في أخبارنا لم يأتِ بالمعنى الدارج في الأعصار المتأخرة فإنه في هذه الأوقات يُطلق على أصحاب المشرب العرفانيّ، أما في الروايات الشريفة عن الأئمة عليهم السلام فإنّه يُطلق على خصوص المؤمن المعتقد بإمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن نماذج الروايات في هذا الباب ما رواه الكليني عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (**سئل عن الأذان، هل يجوز أن يكون من غير عارفٍ؟ قال: لا يستقيم الأذان، ولا يجوز أن يؤذن به إلاّ رجل مسلم عارف..**)[٣].

وروى أيضاً عن الفضيل بن يسار، قال: (**سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نكاح الناصب، فقال: «لا والله ما يحل»، قال فضيل: ثم سألته مرة أخرى، فقلت: جعلت فداك، ما تقول في نكاحهم؟ قال: «والمرأة عارفة؟» قلت: عارفة.**

---

(١) عبد الرزاق الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفيّة، ص٨١/ص٣٢٧.

(٢) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب٩٢: باب في الحزن، ص٤١٩.

(٣) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٦، ص١٢٣، رقم الحديث ٤٩٤٤، كتاب الصلاة، باب بدء الأذان والإقامة وفضلهما وثوابهما، ح١٣.

قال: «**إن العارفة لا توضع إلا عند عارف**»[١]، ومنشأ هذا الإطلاق هو أنّ العارف يعرف إمام زمانه، والروايات في هذا المعنى كثيرةٌ لا يسعها المقام.

أمّا إطلاقه على غير الاثني عشري فهو موجودٌ في كلمات الصوفيّة، ويَعنُون به الإنسان العارف بالله تعالى الذي يتوفّر على جملة من الخصائص وفقاً لمعتقدهم، وهو المراد في هذه العبارة بقرينة الحديث عن الواردات الغيبية.

أمّا اصطلاح «واردات الغيب» فلم يرد في رواياتنا مطلقاً، وهو من مصطلحات الصوفيّة أيضاً، وفي ذلك يقول الشيخ محيي الدين ابن عربي: (اعلم أيدنا الله وإياك بروح منه أنّ البوادة والهجوم والصحو والسكر والذوق والشرب وأمثالها إنما هي واردات الغيب ترد على القلوب فتؤثر فيها أحوالاً مختلفة فيمن قامت به ويسمون ذلك الحال بالوارد)[٢].

وقد شرح القشيري مصطلح «الوارد» في رسالته[٣]، وكذلك الكاشاني في معجمه[٤]، ويُروى عن الحلاّج قوله: (وإن ورد عليك بعض إشارة ورمز، فلولا

---

(١) محمد بن يعقوب الكليني، م.ن، ج١٠، ص٦٣٩-٦٤٠، رقم الحديث ٩٥٣٥، كتاب النكاح، باب مناكحة النصَّاب والشكاك، ح١١.

(٢) محيي الدين ابن عربي، الفتوحات المكيّة، ج٤، ص٢٨٠، الباب ٢٥٩: في معرفة الهجوم والبوادة.

(٣) عبد الكريم بن هوازن القشيري، الرسالة القشيرية، ص١٧٢.

(٤) عبد الرزاق الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفيّة، ص٧٣.

أن تكون الواردات متصلة، والأحوال مشتبهة مشتركة في المنزلة لَمَّا تقابلت الواردات ولا تساوت الحالات..)[١].

وقال الشيخ روزبهان بن أبي نصر البقليّ في كتابه «مشرب الأرواح»: (ويطلب طرق الرشاد بنور العقل والإيمان كل من له فهم من الله تعالى، فإذا وقع في الهيجان ويهجم عليه واردات الغيب يروم بجميع مشاهدة الرب سبحانه وتعالى..إلخ)[٢].

وهذا المصطلح كثير الاستعمال في كلماتهم، وقد أشار القشيري إلى هذا بقوله: (ويجري في كلامهم ذكر الواردات كثيراً)[٣]، وقد ذكره أيضاً بعض المعاصرين من أصحاب المعاجم المختصة باصطلاحات الصوفيّة[٤].

٣ـ قوله: (الصمت شعار المحققين بحقائق ما سبق وجفّ القلم به)[٥].

واصطلاح المحققين لم يرد في رواياتنا أيضاً، وإنّما هو مشهورٌ في كلمات الصوفية، ويريدون به مرتبةً من مراتب أهل المعرفة، ومن نماذج بيانهم لها، ما

---

(١) علي بن أنجب الساعي البغدادي، أخبار الحلاج، ص٩٤.

(٢) روزبهان بن أبي نصر البقلي، مشرب الأرواح، ص٦٤، الباب الرابع: في مقامات الصدّيقين، الفصل الثالث: في الإرادة.

(٣) عبد الكريم بن هوازن القشيري، م.ن، ص١٧٢.

(٤) عبد المنعم الحفني، معجم مصطلحات الصوفيّة، ص٢٦٣/رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص١٠٢٠-١٠٢٣.

(٥) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٢٧: في الصمت، ص١١٧.

قاله الشيخ عبد الغني النابلسي في شرح رسالة طريقة النقشبنديّة لتاج الدين النقشبنديّ: («وحيثُ كان عند المحققين»: الصوفيّة أهل طريق الله الواقفين على مراكز الشريعة المحمديّة)[١].

ورُوي عن أبي حفص النيسابوري (ت: ٢٧٠ هـ): (ما أبعد ذكرنا من المحققين! فما أظن أن محقاً يذكر الله عن غير غفلة ثم يبقى بعد ذلك حياً إلاّ الأنبياء فإنّهم أيدوا بقوة النبوة وخواص الأولياء بقوة ولايتهم)[٢].

وذكر عبد الرزاق الكاشاني «التحقيق» في شرحه على المنازل مفصِّلاً[٣]، ثم شرحه في معجمه فقال: (التحقيق شهودُ الحقِّ في صور أسمائه التي هي الأكوان، فلا يحجَبُ المحقِّق بالحقِّ من الخلق، ولا بالحق عن الحق)[٤].

وقال الهجويري: (أما التمكين فهو عبارة عن إقامة المحققين في محلّ الكمال والدرجة العليا)[٥].

---

(١) عبد الغني النابلسي، مفتاح المعية شرح رسالة طريقة السادة النقشبندية للشيخ الولي تاج الدين النقشبندي، ص٥٣.

(٢) محمد بن الحسين السلمي، طبقات الصوفية، ص١١٦-١١٧.

(٣) عبد الرزاق الكاشاني، شرح منازل السائرين، ج٢، ص٧٨٣، باب التحقيق.

(٤) عبد الرزاق الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفية، ص١٧٤.

(٥) علي بن عثمان الهجويري، كشف المحجوب، ج٢، ص٦١٧.

وذكره الدكتور عبد المنعم الحفني في «معجم مصطلحات الصوفية»[١] والدكتور رفيق العجم في «موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي»[٢].

٤ـ قوله: (وإذا استقام على بساط الأنس بالمحبوب مع أداء أوامره واجتناب نواهيه وصل إلى روح المناجاة والقرب)[٣].

واصطلاح «بساط الأنس» متداولٌ في كلامهم، وهو من مقامات العارفين عندهم، وقد روى السلمي في «طبقات الصوفية» جملة من عباراتهم المتضمنة لهذا المصطلح، ومن ذلك ما رواه عن أبي محمد الجريريّ (ت: ٣١١ هـ)، قال السلمي: (سمعت أبا بكر محمد بن عبد الله الطبري يقول: قال رجل لأبي محمد الجريري: كنت على بساط الأنس، وفُتح لي طريقٌ إلى البَسْطِ، فزللتُ زلَّةً، فحُجبت عن مقامي، ..إلخ)[٤].

وقال أبو العباس بن عطاء (ت: ٣١١ هـ): (..ومن تأدب بآداب الصديقين فإنه يصلح لبساط المشاهدة، ومن تأدب بآداب الأنبياء فإنه يصلح لبساط الأنس)[٥].

---

(١) عبد المنعم الحفني، معجم مصطلحات الصوفية، ص٤٣.

(٢) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص١٦٧-١٦٨.

(٣) حسن مصطفوي، مصباح الشريعة، الباب١، ص٤.

(٤) محمد بن الحسين السلمي، طبقات الصوفية، ص٢٦٤، الطبقة الثالثة: أبو محمد الجريري.

(٥) محمد بن الحسين السلمي، م.ن، ص٢٧٠، الطبقة الثالثة: أبو العباس بن عطاء.

وقال طاهر المقدسي: (لا يطيب العيش إلا لمن وطأ بساط الأُنس)[١].

وعن إبراهيم بن داود الرقي (ت: ٣٢٦ هـ): (الأنبياء منبسطون على بساط الأنس، والأولياء على درجات الكرامة)[٢].

٥ـ قوله: (وعلامة النفاق قلَّة المبالاة بالكذب، والخيانة والوقاحة والدّعوى بلا معنى)[٣].

«الدعوى» من مصطلحات الصوفية الرائجة في كلماتهم وأشعارهم أيضاً، ويستعملونه في الحديث عما كان من دعوى لا حقيقة لها وأنّها دعوى بلا معنى وصاحبها مذموم، وقد ذكر بعض المعاصرين في معاجمهم هذا المصطلح أيضاً[٤].

وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري النحويّ (ت: ٥٥٧ هـ):

دَع الفؤاد بما فيه من الحرق *** ليس التصوُّفُ بالتلبيس والخِـرَقِ

بل التصوف صَفْوُ القلب من كدر*** ورؤية الصفو فيه أعظم الخرق

---

(١) محمد بن الحسين السلمي، م.ن، ص٢٧٥، الطبقة الثالثة: طاهر المقدسي.

(٢) محمد بن الحسين السلمي، م.ن، ص٣٢١، الطبقة الثالثة: إبراهيم القصّار.

(٣) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٣٧، ص١٥٥.

(٤) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص٣٥٠-٣٥١/عبد المنعم الحفني، معجم مصطلحات الصوفية، ص٩٨.

وصبر نفس على أدنى مطاعمها *** وعن مطامعها فِي الخلق بالخلق

وترك دعوى بمعنى فِيهِ حقته *** فكيف دعوى بلا معنى ولا خلق؟[١]

وروى السلمي في طبقاته عن أبي الخير الأقطع (ت: ٣٤٧ هـ): (الدعوى رعونة لا يحتمل القلب إمساكها فيلقيها إلى اللسان فتنطق بها ألسنة الحمقى)[٢].

وروى أيضاً عن أبي عمرو الزجاجي (ت: ٣٤٨ هـ): (...، والحمية في النفوس ترك الدعوى ومجانبتها)[٣].

وقال أبو القاسم القشيري: (قوله: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ يَفۡتَرُونَ﴾ [النساء: ٥٠]: الإشارة إلى من أطلق لسان الدعوى من غير تحقيق)[٤].

وشبّه صاحب الدعوى بالمنافق كما هو الحال في عبارة مصباح الشريعة، وهذا ديدنهم في ذمّ صاحب الدعوى بلا معنى، قال القشيري: (أي مثل هؤلاء المنافقين مع النضير- فى وعدهم بعضهم لبعض بالتناصر- كمثل الشيطان «إِذْ قالَ للإنسان..»، وكذلك أرباب الفترة وأصحاب الزّلّة وأصحاب الدعاوى،

---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٢، ص٥٩٩.

(٢) محمد بن الحسين السلمي، طبقات الصوفية، ص٣٧٢، الطبقة الرابعة: أبو الخير الأقطع التيناتي.

(٣) محمد بن الحسين السلمي، م.ن، ص٤٣٢، الطبقة الخامسة، أبو عمرو الزجاجي.

(٤) عبد الكريم بن هوازن القشيري، لطائف الإشارات، ج١، ص٣٣٨.

هؤلاء كلّهم في درجة واحدة في هذا الباب -وإن كان بينهم تفاوت- لا تنفع صحبتهم في الله قال تعالى: ﴿**ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ**﴾ [الزخرف: ٦٧]، وكلّ أحد- اليوم- يألف شكله، فصاحب الدعوى إلى صاحب الدعوى، وصاحب المعنى إلى صاحب المعنى)[١].

وقال الأنصاري في منازله في بيان درجات التوكّل: (وهو على ثلاث درجات كلها يسير مسير العامة، الدرجة الأولى: التوكل مع الطلب، ومعاطاة السبب على نية شغل النفس ونفع الخلق، وترك الدعوى)، وبيّنه الكاشاني في شرحه، فقال: (وأما «ترك الدعوى» فلأنه إن تجرّد وانقطع عن الأسباب خاف الفتنة على نفسه، لحسن ظنّ الناس في حقِّه وإقبالهم إليه بالإرادة)[٢].

٦ـ قوله: (...، ولا بد للعبد من مداومة التوبة على كل حال، وكل فرقة من العباد لهم توبة، فتوبة الأنبياء من اضطراب السر، وتوبة الأولياء من تلوين الخطرات، وتوبة الأصفياء من التنفيس، وتوبة الخاص من الاشتغال بغير الله تعالى، وتوبة العام من الذنوب)[٣].

و«التلوين» من أكثر المصطلحات رواجاً لديهم، وقد ذُكرَ في معظم كتبهم الخاصة بتفصيل الأحوال والمقامات لكثرة استعماله فيما بينهم، وهو مقامٌ ناقصٌ

---

(١) عبد الكريم بن هوازن القشيري، م.ن، ج٣، ص٥٦٤.

(٢) عبد الرزاق الكاشاني، شرح منازل السائرين، ج١، ص٣٢٤، باب التوكّل.

(٣) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٧٩، ص٣٥١.

عند أكثرهم[١]، ولذلك ذُكر في المصباح فيما يستوجب التوبة من الأولياء لِما فيه من النّقص.

قال روزبهان بن أبي النصر البقلي (ت: ٦٠٦ هـ) عند تفسير الآية (٩٧) من سورة آل عمران: (قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ومن دخل مقام الاستقامة فإنّه من تلوين الخاطر)[٢]، وشرحه القشيري في رسالته وبيّن الفرق بين التلوين والتمكين[٣]، ومعناه يتضح بحسب ما يُضاف إليه، وفي ذلك يقول الطوسيّ: (فمن أشار إلى تلوين القلوب وتغير الأحوال، فقال: «علامة الحقيقة رفعُ التلوين»، ومن أشار إلى تلوين القلوب والأسرار الخالصة لله تعالى في مشاهدتها وما يرد عليها من التعظيم والهيبة وغير ذلك من تلوين الواردات، فقال: علامة الحقيقة التلوين؛ لأنهم في كل سير مع الله تعالى في زيادةٍ من تلوين الواردات على أسرارهم، وأمّا تلوين الصفات فهو كما قال القائل: كلّ يوم تتلون ** غير أنّ هذا بك أجمل)[٤].

---

(١) محيي الدين ابن عربي، الفتوحات المكيّة، ج٣، ص١٩٥.

(٢) روزبهان بن أبي النصر البقلي، عرائس البيان في حقائق القرآن، ج١، ص١٧٧.

(٣) عبد الكريم بن هوازن القشيري، الرسالة القشيرية، ص١٦٢.

(٤) عبد الله بن علي السراج الطوسي، اللمع، ص٤٤٣.

وذكره عبد الرزاق الكاشاني في معجمه[١]، والدكتور رفيق العجم في موسوعته[٢]، وكذلك الدكتور الحفني في معجمه[٣].

وهناك مصطلحات أخرى من قبيل المعاملة والمشاهدة وغيرهما لا يتسع المقام لإيراد الشواهد عليها.

ويظهر مما تقدّم بطلان ما قاله الميرزا النوري﵀ حول خلوِّ الكتاب من مصطلحات الصوفيّة.

وأعجبُ منه قول الشيخ أحمد آل طعّان البحراني في ردِّه لكلام العلامة المجلسي حول الكتاب: (ولا يخفى ما فيه: أمّا الأوّل فلِمَا ورد أنّ حديثهم صعب مستصعب، لا يحتمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل..إلخ)[٤].

وكلام العلامة المجلسيّ لم يكن ناظراً إلى جهة المعاني والمضامين كي يشكل عليه بعلوّ مضامينها، وإنّما إلى غرابة السَّبك عن سائر كلامهم المروي في كتبنا المعتبرة وشباهته بلحن الصوفيّة، وإلاّ فهذه النكتة لا ترد نقضاً على العلامة المجلسي﵀، وهو من هو في احتمال علومهم وفهم أسرارهم وعميق كلامهم.

---

(١) عبد الرزاق الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفية، ص١٧٤-١٧٥.

(٢) رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص١٩٩-٢٠١.

(٣) عبد المنعم الحفني، معجم مصطلحات الصوفية، ص٤٨.

(٤) أحمد آل طعان البحراني، الرسائل الأحمدية، ج٣، ص١٧٥.

الإشكال الثاني: وجود منقولاتٍ عن أفراد مذمومين

ومن هذه الموارد:

أ_ **زيد بن ثابت:** نقل عنه في الباب السادس والستين: (وقال زيد بن ثابت لابنه: يا بني، لا يرى اللهُ اسمكَ في ديون القُرَّاء)[١].

وهو من الصحابة المنحرفين عن أهل البيت عليهم السلام، وقد نُقل في حقِّه ذمٌّ شديدٌ، حيث روي عن الإمام الصادق عليه السلام: (**وأشهدُ على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلية**)[٢].

ب_ **كعب الأحبار:** نقل عنه في الباب الثاني والخمسين: (قال الصادق عليه السلام: بلغني أنه سُئل كعب الأحبار: ما الأصلح في الدين؟ وما الأفسد؟ فقال: الأصلح الورع، والأفسد الطمع، فقال له السائل: صدقتَ يا كعب)[٣].

والحال أنّ كعب الأحبار هو شيخ الإسرائيليات في مرويّات بعض الفرق الإسلاميّة، وأوّل من عمل على إفساد عقائد المسلمين بأخبار أهل الكتاب الفاسدة، وانحرافه في غاية الوضوح، وتكذيب إمام العترة الطاهرة أبي جعفر الباقر عليه السلام له برهانٌ ساطعٌ على كذبه وضلاله، فقد روى ثقة الإسلام الكليني

---

(١) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٦٦: ص٢٨١.

(٢) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج١٤، ص٦٣٩-٦٤٠، رقم الحديث ١٤٥٩٨، كتاب القضاء والأحكام، باب أصناف القضاة، ح٢.

(٣) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٥٢، ص٢١٥.

بسندٍ صحيحٍ عن زرارة بن أعين: (كنتُ قاعداً إلى جنب أبي جعفر عليه السلام وهو مُحتَبٍ مستقبل الكعبة، فقال: «أما إنَّ النظر إليها عبادة»، فجاءه رجلٌ من بَجيلة، يقال له: عاصم بن عمر، فقال لأبي جعفر عليه السلام: إنّ كعب الأحبار كان يقول: إن الكعبة تسجدُ لبيت المقدس في كلّ غداةٍ. فقال أبو جعفر عليه السلام: «فما تقول فيما قال كعب؟»، فقال: «صدق، القول ما قال كعبٌ»، فقال أبو جعفر عليه السلام: «كذبتَ، وكذب كعبُ الأحبار معك»، وغَضِبَ.

قال زُرارة: ما رأيتُه استقبلَ أحداً بقول «كذبتَ» غيره)[1].

ج ـ وهب بن منبه: نقل عنه في الباب الثامن والعشرين: (وقال وهب بن منبه: في كتب الأولين مكتوبٌ: يا قناعةُ، العزُّ والغنى معك..إلخ)[2]، وكذلك في الباب التسعين: (قال وهب بن منبه: البلاء للمؤمن كالشكال للدابة والعقال للإبل)[3].

وحاله كحال كعب الأحبار بلا اختلافٍ، وهو من أعمدة الإسرائيليات وناشري الأكاذيب والأساطير بين المسلمين، وأمره أشهرُ من أن يخفى على بصيرٍ بكتب الحديث والتفسير.

---

(١) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٨، ص١٤٦، رقم الحديث ٦٨٣٥، كتاب الحج، باب فضل النظر إلى الكعبة، ح١.

(٢) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٢٨: في الراحة، ص١٢٤.

(٣) حسن مصطفوي، م.ن، الباب ٩٠: في البلاء، ص٤١١.

د ــ **سفيان بن عيينة**: نقل عنه في الباب الثالث والستّين: (قال سفيان بن عيينة: كيف ينتفع بعلمي غيري، وأنا حرمتُ نفسي نفعها)[١]، وهو من أعلام العامّة المنحرفين عن أهل البيت عليهم السلام، والعجيبُ أنّه في رتبة تلامذة الإمام سنّاً، ودونهم علماً، ومع ذلك يستشهد الإمام عليه السلام بكلامه؟!

وقد قيل في تبرير هذه الظاهرة الملحوظة في الكتاب أنّ الإمام إنّما لجأ إلى ذلك؛ لأنّه أبلغ في إقامة الحجّة على الطرف المقابل.

وهذا تبريرٌ واهٍ؛ لأنّ الاحتجاج عليهم بكلام أعلامهم إنما يكون في موارد الخصام والنزاع، والحال أنَّ موضوع الكتاب ليس منها، وكان الأنسب له أن يروي عن النبي صلى الله عليه وآله أحاديثه في تهذيب النفس والمواعظ الأخلاقيّة، ولو بتوسّط أبيه الإمام الباقر عليه السلام عن بعض الصحابة كجابر بن عبد الله الأنصاري، كما كان يفعل في بعض مسائل الأحكام رعايةً للتقيّة[٢].

الإشكال الثالث: وجود عباراتٍ يستبعد صدورها عن الإمام عليه السلام

١ــ دعوى إجماع الأمّة على خلق القرآن: (وقد أجمعت الأمّة المختارة بأنّ الله تعالى واحد... وأنّ القرآن كلامه، وأنَّه مخلوقٌ)، ومخالفة هذا الوصف

---

(١) حسن مصطفوي، م.ن، الباب ٦٣: في الفُتيا، ص٢٦٤.

(٢) محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج١٣، ص٦٠٩، رقم الحديث ١٣٤٣٥، كتاب المواريث، باب ابن أخٍ وجدّ، ح٣.

للثابت عن الأئمة عليهم السلام في غاية الوضوح[١]، وعبارة (وأنّه مخلوق) لم ترد في طبعة الشيخ المصطفوي، ولكنّها وردت في شرح عبد الرزاق الگيلاني الذي حققه المحدّث جلال الدين الأرموي[٢]، وفي بعض النّسخ الخطيّة أيضاً، وسوف نشير إلى نسختين منها[٣].

٢ـ طبيعة الحديث حول الصحابة: جاء في المصباح ما نصّه: (فكيف بالجرأة على إطلاق قول واعتقاد بزور وبهتان في أصحاب رسول الله: ﴿**إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ**﴾ [النور: ١٥]...، واعلم أنّ الله اختار لنبيه من أصحابه طائفة أكرمهم بأجلّ الكرامة، وحلاّهم بحلية التأييد والنصر والاستقامة لصحبته على المحبوب والمكروه، وأنطق لسان نبيه محمد بفضائلهم ومناقبهم وكراماتهم، فاعتقد محبّتهم واذكر فضلهم واحذر مجالسة أهل البدع،

---

(١) قال الشيخ المفيد: (وأمنعُ من إطلاق القول عليه بأنّه مخلوق، وبهذا جاءت الآثار عن الصادقين عليهم السلام وعليه كافّة الإمامية إلا من شذّ منهم)، محمد بن محمد بن النعمان المفيد، أوائل المقالات، ص٥٣، باب١٩: القول في الصفات.

وقال الشريف المرتضى: (وقد ورد عن أئمتنا عليهم السلام في هذا المعنى أخبارٌ كثيرةٌ تمنع من وصف القرآن بأنه مخلوق)، علي بن الحسين الموسوي المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، ج١، ص١٥٣. وقد نسبَ أحمدُ بن حنبل هذا المعنى إلى الإمام الصادق عليه السلام، وذلك في مناظرةٍ مشهورةٍ له بحضرة المعتصم العباسي، وفيها قوله له: (وهذا ابن عمّك جعفرُ بن محمد سُئل عن القرآن، فقال: لا خالق ولا مخلوق)، أحمد بن يحيى بن المرتضى، طبقات المعتزلة، ص١٣-١٢٤.

(٢) عبد الرزاق الگيلاني، شرح مصباح الشريعة، ص٣٧٩-٣٨٠.

(٣) لاحظهما في نهاية البحث رقم (١) و(٢).

فإنّها تُنبت في القلب كفراً خفياً وضلالاً مبيناً، وإن أشبه (اشتبه) عليك فضيلة بعضهم فكِلْهُمْ إلى علاّم الغيوب)[١].

وهذا الكلام ظاهرٌ في المديح للصحابة والتحذير من الطعن عليهم بلغة التكفير والتضليل المعهودة في لسان القوم عند الحديث حول هذه المسألة، وهو في غاية الغرابة، الأمر الذي دفع الميرزا النوري رغم محاولاته للدفاع عن الكتاب إلى القول بأنّ هذا الباب مدسوسٌ في الكتاب، فقال: (فأوّل ما يقال: إنّ هذا الباب من دسيس بعضهم في هذا الكتاب)[٢]، ومع ذلك حاول أن يجد وجهاً لوجود مثل هذا الباب على فرض التسليم به، فادّعى أنّ هذا المدح دونَ ما في الدعاء لأتباع الرسل بالصحيفة السجاديّة وبعض الروايات المادحة للصحابة.

والحقّ أنّنا لا ننكر مدح جملة من الصحابة، ولكن الإشكال في هذه العبارة ليس من جهة المدح، وإنّما من جهة السبك؛ فإنّه لا يلائم كلام الأئمة في مدح بعض الصحابة؛ إذ نجد فيه التحذير من مجالسة أهل البدع ـ الذين يطعنون فيهم كما هو ظاهرٌ بلحاظ سياق الكلام ـ وهذا النوع من النعوت والقدح فيمن يذمُّ الصحابة غير مأنوسٍ في كلامهم، بل هو بطريقة العامّة أشبه، مضافاً إلى التلويح بأنّ ذلك مما يخلّف الكفر والنفاق في القلب، والأمر بالسكوت عن المشتبه من أحوالهم ليس من سنخ كلام الأئمة

---

(١) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٧٠: في معرفة الصحابة.

(٢) حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص٢١٠.

الطاهرين عليهم السلام في شأن الصحابة حتّى في حقِّ الممدوحين منهم، بل هذا مكرر في عبارات العامّة الذين يحذّرون من النيل من الصحابة ويتهمون من يقدح فيهم بالفسق والابتداع والكفر، ويأمرون بالتوقّف في الحكم عليهم عند ورود الشبهات حولهم، فلاحظ الفرق بين لحني القول.

٣ـ من جهة نُسخ الكتاب

من أهمّ الإشكالات الواقعة على نُسخ الكتاب وقوع الدسّ والزيادة فيها، والأمر بالخصوص يدور بين بابين، هما: باب معرفة الصحابة، وباب معرفة الأئمة عليهم السلام.

أمّا الأوّل، فقد عرفتَ أنّ لسان هذا الباب مغايرٌ لِمَا عليه سيرة الأئمة وأتباعهم في الحديث عن الصحابة، وإن كان بينهم ممدوحون، وقد أشار الميرزا النوري إلى كونه مدسوساً، والذي أعتقدهُ أنّ هذا الباب ينسجمُ مع كون مؤلّفه صوفياً، فلا مبرر للطعن في أصالته بعد وضوح كون الكتاب من إنشاء الصوفيّة.

وأمّا الثاني، فإنّه مبتلى بعبارة لا تنسجم مع طريقة تعبير الإمام وبمصطلحات لم تستعمل في كلماتهم عليهم السلام.

ومن ذلك ما جاء في صدر الباب على لسان الإمام الصادق عليه السلام: (رُوي بإسنادٍ صحيحٍ عن سلمان الفارسي..إلخ)[1].

---

(١) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، الباب ٦٩: في معرفة الأئمة، ص٢٩٥.

ولذلك قال الشيخ المصطفوي عند شرحه إيّاه، أنّ الظاهر كون هذا الباب من ملحقات الكتاب، وقد لاحظ عليه أنّ سبكه يختلف عن سائر أبواب الكتاب؛ إذ ليس فيه إلاّ الرواية، وهذا خلاف ما في سائر الأبواب حيث يبين المؤلف مطلبه ببيانه الخاص[١]، ويُحتَمَلُ أن يكون هذا الباب قد أضيف إلى الكتاب لإبراز صبغة شيعيّة له تلائم نسبته للإمام عليه السلام.

يضاف إلى ذلك الاختلاف في نسبة الكتاب، ففي كثيرٍ من النسخ المتأخّرة نجدُ نسبته إلى الإمام الصادق عليه السلام بلا ترديد، بينما في نسخةٍ قديمةٍ ـ قد قُوبلت ـ تعودُ إلى أوائل القرن الثامن الهجريّ[٢] يُنسب الكتاب إلى شيخ الصوفيّة شقيق البلخي، حيث جاء في بدايتها: (هذا تأليف شقيق البلخيّ رحمه الله ..إلخ).

وفي مقدمة الكتاب: (فهذا كتاب مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة من تصانيف أكمل المتقدمين وأفضل المتأخرين الشقيق البلخي ـ غفر الله له ـ وهو مبوّب على مائة بابٍ)، وهذه من جملة القرائن التي تقوّي كون الكتاب من مصنّفات الصوفيّة، وهذه النسخة محفوظة في مكتبة جامعة هارفرد، وسنشيرُ إلى بعض صفحاتها في خاتمة الدراسة[٣].

---

(١) حسن مصطفوي، م.ن، ص٢٩٦.

(٢) جاء في الصفحة الأخيرة منها أنّه قد فُرغ من نسخها سنة (٧١١) هجريّة.

(٣) لاحظها في نهاية الدراسة، رقم (٤).

ومن القرائن المؤكِّدة لكون الكتاب لشقيق البلخي ما قاله العلامة المجلسي: (وإنّ سندَه ينتهي إلى الصوفيّة، ولذا اشتمل على كثيرٍ من اصطلاحاتهم، وعلى الرواية عن مشائخهم ومن يعتمدون عليه في رواياتهم)[١]. واستدلّ لذلك بروايةٍ في أمالي الشيخ في سندها شقيق البلخي، وهي كالتالي: (أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، قال: حدثنا غياث بن مصعب بن عبدة أبو العباس الخجندي الرياشي، قال: حدثنا محمد بن حماد الشاشي، عن حاتم الأصم، عن شقيق بن إبراهيم البلخي، عمن أخبره من أهل العلم، قال: قيل لعيسى بن مريم: كيف أصبحت، يا روح الله؟ قال: أصبحت وربّي من فوقي، والنار أمامي، والموت في طلبي، لا أملك ما أرجو، ولا أطيق دفع ما أكره، فأيّ فقير أفقر منّي؟!)[٢].

وهذه الرواية موجودةٌ في مصباح الشريعة باختلاف يسير، ولفظها: (قيل لعيسى بن مريم عليه السلام: كيف أصبحت؟ قال: لا أملك نفع ما أرجو ولا أستطيع دفع ما أحذره (لا أملك ما أرجو ولا أستطيع بما أحاذر)، مأموراً بالطاعة ومنهياً عن المعصية، فلا أرى فقيراً أفقر منّي)[٣].

وقد حاول الميرزا النوري قدس سره دفع هذا الإشكال بوجهين:

---

(١) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج١، ص٣٢.

(٢) محمد بن الحسن الطوسي، الأمالي، ص٩١١، المجلس ٣٢، ح٨.

(٣) حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة، ص٣٤٨، الباب ٧٨: في تبجيل الإخوان.

الوجه الأوّل: وجود اختلاف بين العبارتين في رواية الأمالي ورواية المصباح[١].

ويرد عليه: بأنّ الوقوع في اختلاف الرواية الواحدة زيادةً ونقصاً يرد من جهة الرواة، ولا سيّما إنْ حدَّثوا عن الكتاب من حفظهم، فالرواية واحدة وإن تبدّلت بعض الألفاظ.

الوجه الثاني: أنّ رواية الأمالي أطول من رواية المصباح، والمفترض هو العكس لإثبات أخذها عن المصباح[٢].

ويرد عليه: بأنّ طول الرواية في أمالي الشيخ ليس من قبيل الطول والقصر في الرواية الواحدة، بل هو من جهة نقل الشيخ أكثر من رواية بعد أن ذكر السند، فهي روايات متعددة بسندٍ واحدٍ، وهي عند الشيخ بهذا الترتيب بسنده عن شقيق البلخي، عمّن أخبره، عن:

١. عيسى بن مريم عليه السلام.
٢. النبي محمد صلى الله عليه وآله.
٣. جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه.
٤. أمير المؤمنين عليه السلام.
٥. أبو ذر رضي الله عنه.

---

(١) حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص٢٠٠.
(٢) حسين النوري الطبرسي، م، ن، ج١، ص١٩٨-٢٠٠.

٦. الربيع بن خثيم.
٧. أويس القرني.
٨. عبد الله بن جعفر الطيار.
٩. علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام.
١٠. محمد بن علي الباقر عليه السلام.
١١. بكر بن عبد الله المزني.
١٢. رجل من المعمرين.
١٣. أبو رجاء العطارديّ.

فمن المحتمل بقوّة أنّ تكون نسخة شقيق البلخي عند الشيخ تحتوي على هذه الزيادات ولم تصلنا في هذه النسخة.

ثم تساءل الميرزا النوري عن مصدر الخبر بقوله: (ثم من أين علم أنّ الشيخ أخرج الخبر عنه؟ فلعلّه أخرجه من كتب بعض من ذُكر في رجال السند كحاتم الأصم وشقيق البلخي وغيرهما)[1].

والظاهرُ من خلال تتبع القرائن أنّ هذا الخبر من نسخةِ شقيق البلخي، فإنَّ العامة قد ذكروا أنّ له كتاباً يلائم هذا المعنى، ويرويه عنه حاتم الأصمّ أيضاً، فقد قال ابنُ أبي حاتم الرازيّ في ترجمة مسلم بن عبد الرحمن البلخيّ: (صاحب حاتم الأصم، الذي يروي عن حاتم كتابَ شقيقٍ في الزهد وبيان

(١) حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، ج١، ص٢٠٠.

آفات العمل ومعرفة آداب الجسد، كتب إلى أبي بهذا الكتاب)[1]، وهذا الوصفُ يلائم كثيراً من أبواب كتاب مصباح الشريعة.

فالحاصل: أنّ رواية الشيخ عن شقيق بواسطة حاتم الأصمّ، ورواية أبي حاتم الرازي لكتاب شقيق من طريق حاتم الأصمّ أيضاً، ورواية الشيخ تقاربُ ما في المصباح كما بيّناه، ووصفُ كتاب شقيق الذي رواه أبو حاتم الرازي يلائم صفة كتاب المصباح، فيرجح من خلال هذه القرائن أن يكون المرويّ عند الشيخ وأبي حاتم واحداً، وهو كتاب شقيق البلخي.

وينبغي أن يُلاحظ أنّ النقولات التي نقلها الشيخ في أماليه بسنده عن شقيق البلخي يشترك أكثرُ رجالها مع الرجال المنقول عنهم في مصباح الشريعة، ولا سيما أئمتنا عليهم السلام وأبي ذر والربيع بن خثيم وأويس القرني، وهذه قرينةٌ أخرى تقوي ما ذهبنا إليه؛ لأنّ النهج في إيراد الأقوال عن هؤلاء متقاربٌ جداً مع ما في المصباح، ومما تقدم من قرائن يقوى في النفس أنّ الكتاب لشقيق البلخيِّ، وهذا يبيّن دقّة استظهار العلّامة المجلسيّ في نقد الكتاب.

---

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٨، ص١٨٨، رقم الترجمة ٨٢٣.

خلاصة نتائج البحث

١. لم تثبت نسبة الكتاب إلى الإمام الصادق عليه السلام، وبناءً على ذلك لا يصحُّ نقل المطالب المذكورة فيه مع إثبات النسبة إليه على وجه الجزم أو الرجحان. نعم؛ يجوز أن يُستفاد من المطالب الأخلاقية المذكورة فيه ما دامت موافقةً للحقِّ، وإن كان الأفضل هو العمل على ترويج الآثار المسندة المرويّة في كتب مشايخ الإماميّة المتقدمين، فهي ذات أولويّة قصوى، ومما ينبغي أن يؤسف له هو أنّ كثيراً من المصنفات الأخلاقية قد اعتمدت على الروايات العاميّة والصوفيّة وقد شاع تداولها في بحوثهم الأخلاقيّة مع عدم العناية بنقل الأحاديث المضبوطة في أفضل كتب الحديث الناقلة لأحاديث أصول أصحاب الأئمة عليهم السلام، ودونك ما في منية المريد وجامع السعادات والمحجّة البيضاء وغيرها مما عُكِّرَ صفوُه بأحاديث العامّة ومتصوِّفتهم، مع هجران أحاديث الكافي وأمالي الصدوق والمفيد والطوسيّ ونهج البلاغة وغيرها من كتب الحديث المعتبرة، والحديث في ذلك ذو شجونٍ.

٢. الكتاب يفتقرُ إلى الإسناد، فهو من الوجادات التي ظهرت عند الإمامية في القرن السابع الهجريّ، وهذا يوهِّنُ اعتباره، مضافاً إلى وجود نسخةٍ قديمة قريبة العهد بزمان ظهور الكتاب في مصنفات التراث الشيعي تشيرُ إلى أنّ مؤلفه هو شقيق البلخيّ، وقد أردفنا

ذلك بقرائن أخرى، وهذا يقوّي الشكوك تجاه نسبة الكتاب إلى الإمام الصادق عليه السلام.

٣. من خلال تحليل نصِّ الكتاب يُلاحظ ظهور اللحن الصوفي في مفرداته وعباراته، وهذه المصطلحات ليست معهودة في كلمات الإمام الصادق عليه السلام، بل هي مما اختصَّ بأدبيات الصوفية في إنشاءاتهم.

٤. إنّ غاية ما يمكن التمسّك به هو أنّ المؤلف الصوفيّ – وهو شقيق البلخي على الأقوى – قد أخذ من كلام الإمام عليه السلام وروى بمعيّة كلامه أقوالاً من أشخاصٍ آخرين، وهذا يفسِّرُ وجود أقوال لبعض المذمومين في الكتاب، والظاهرُ أنه يصعب الاعتماد على ما نُسب إلى الإمام الصادق عليه السلام في هذه النسخ المنتشرة؛ لأنَّ النُّساخ بعد بنائهم على كون الكتاب للإمام صدَّروا أوائل الفصول بعبارة (قال الصادق عليه السلام) مع خلوّ النسخة المنسوبة إلى شقيق البلخي من تلك العبارة، وبذلك يضعف احتمال نسبة أيّ فقرة إلى الإمام، وهذا لا ينفي احتمال وجود كلامٍ له في هذا الكتاب ولو في بعض الأبواب، إلا أنّ المقام خالٍ إجمالاً من المرجِّحات التي تصحح نسبة أيّ فقرة إليه وما تقوم عليه الشواهد قليلٌ، والله العالم بحقائق الأمور.

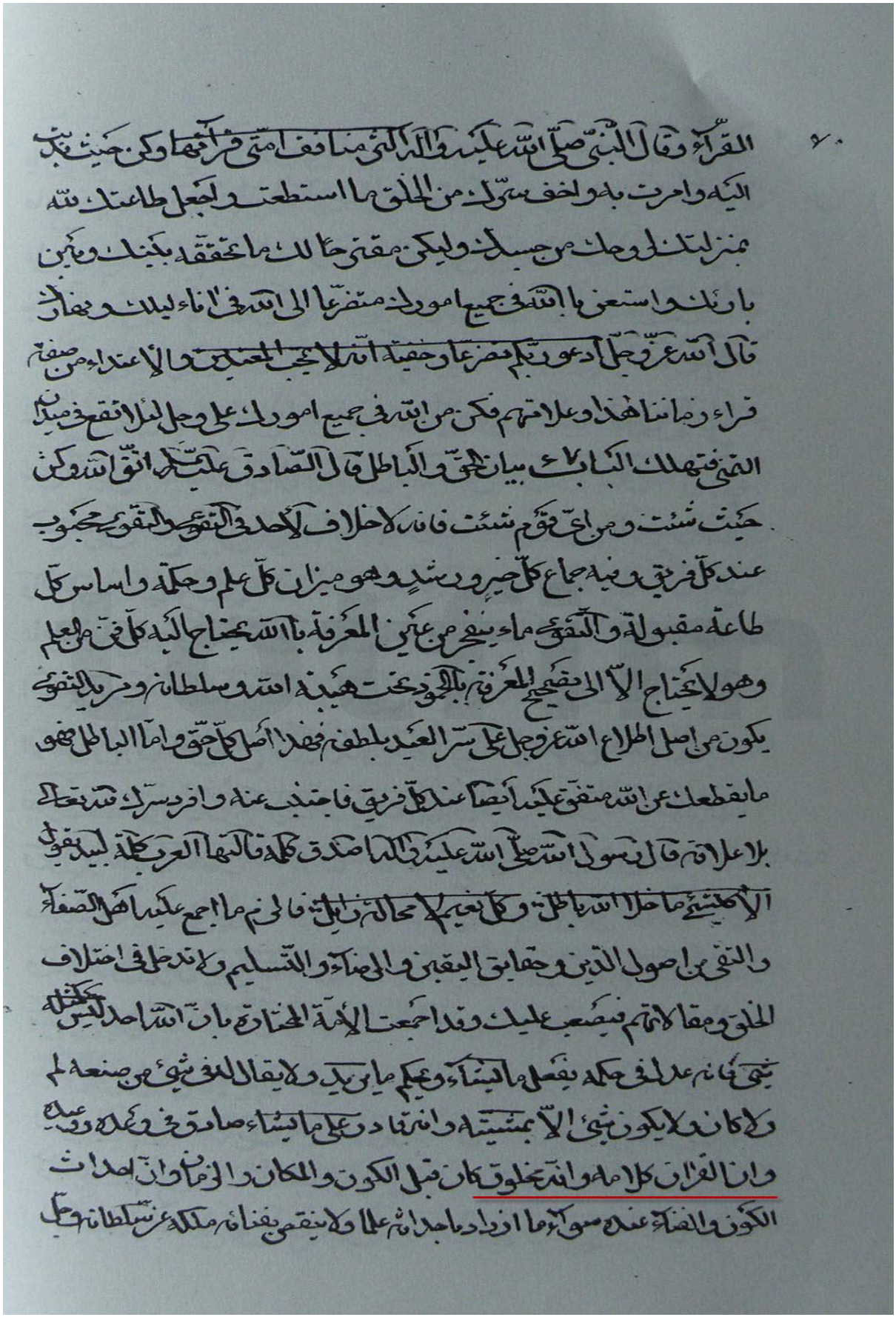

(١): نسخة من مصباح الشريعة، (نسخ شيخيّه كرمان/ إيران-كرمان).

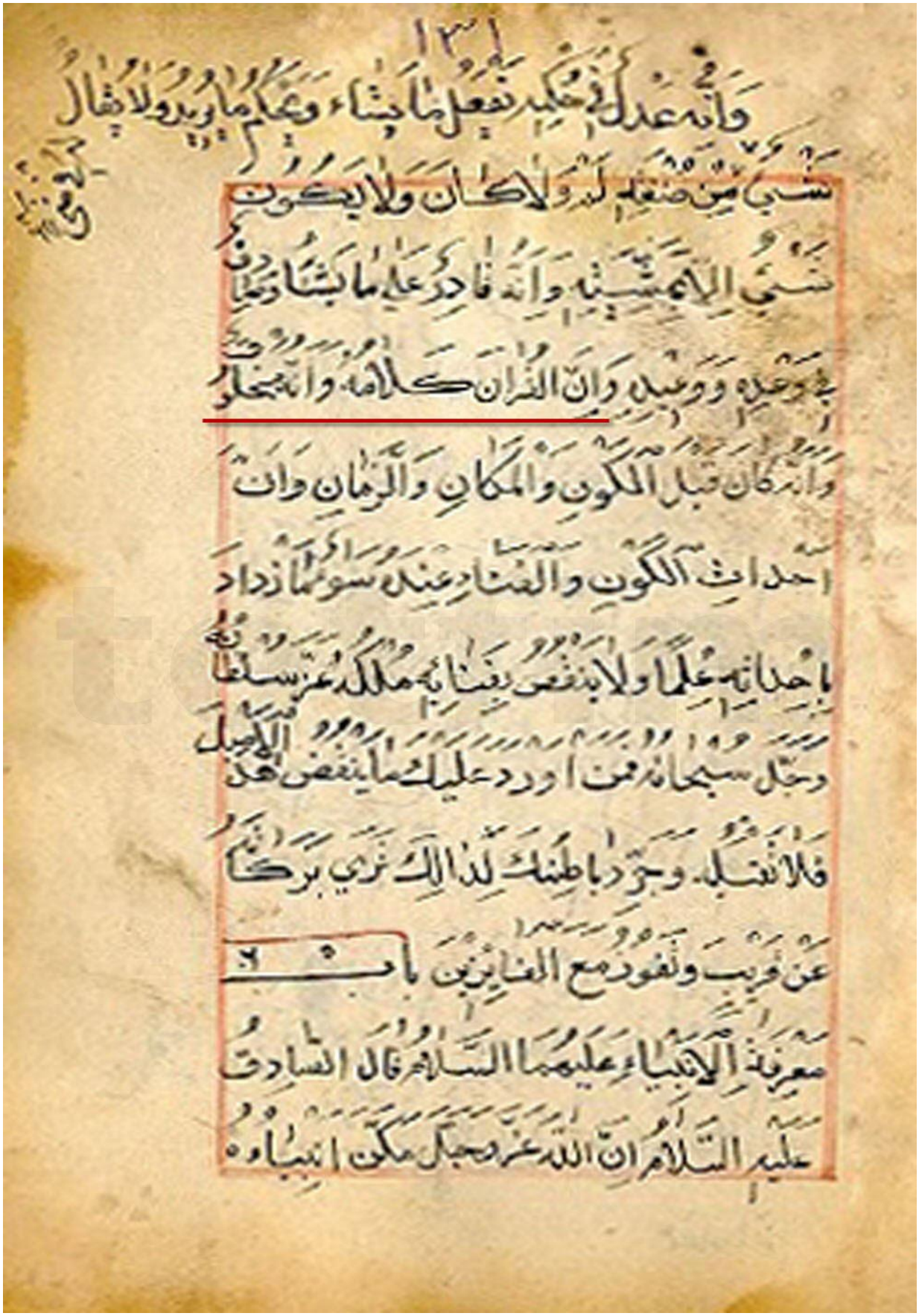

(٢): نسخة من مصباح الشريعة، محفوظة في مكتبة (گنج بخش – باكستان/إسلام آباد).

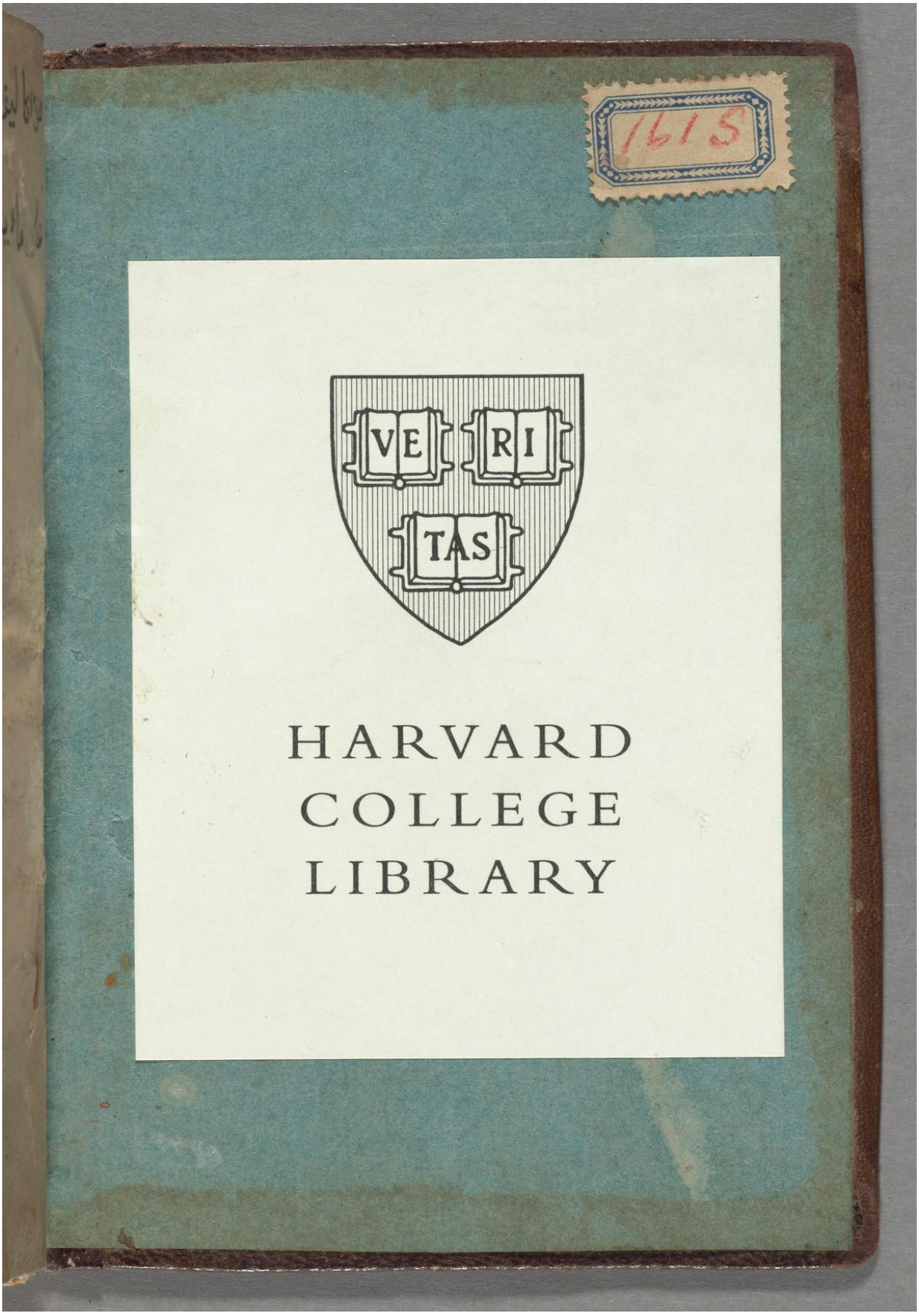

غلاف نسخة «مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة» المنسوبة للبلخيّ، المحفوظة في مكتبة جامعة هارفرد.

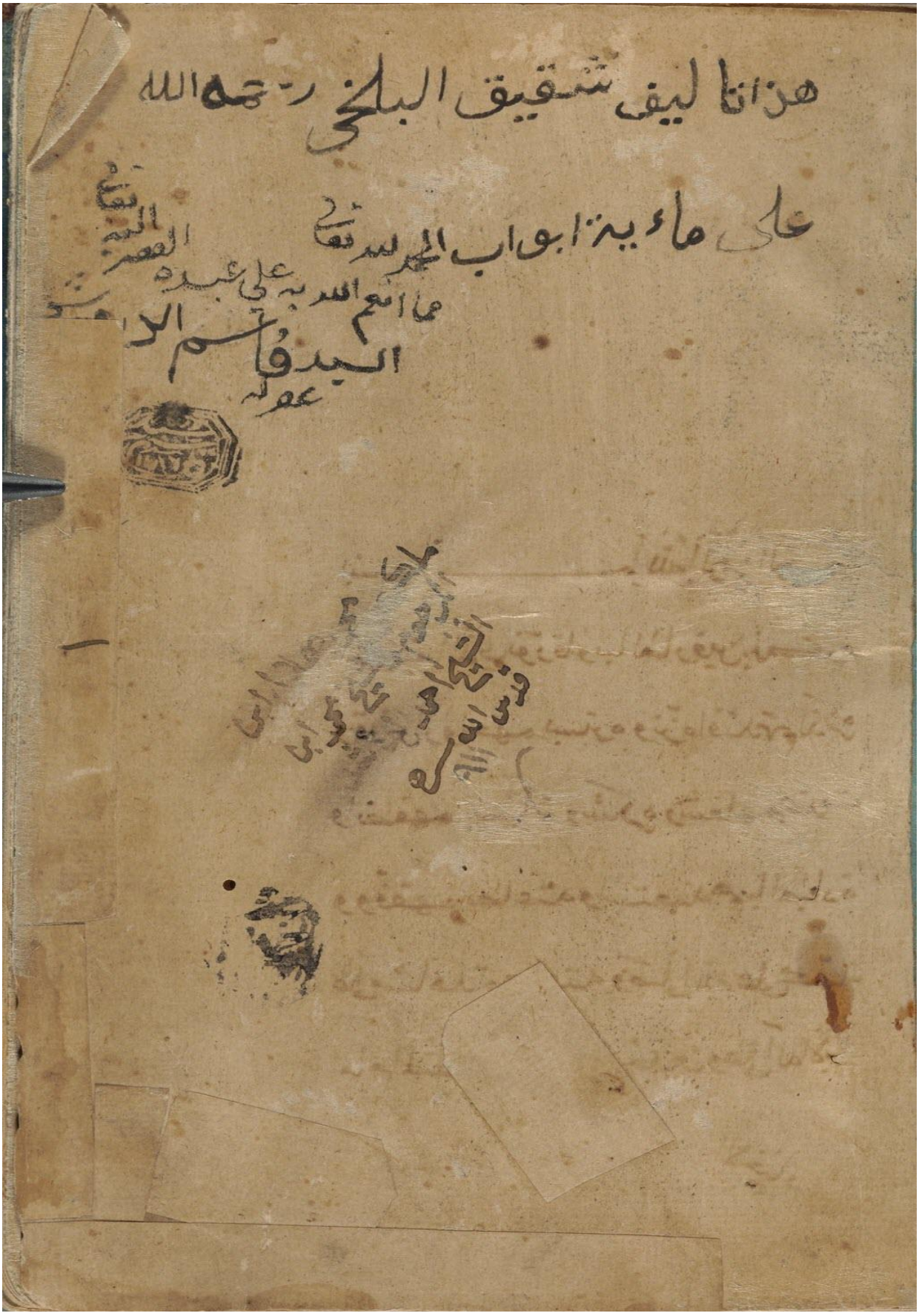

صدر النسخة الخطيّة المحفوظة في مكتبة جامعة هارفرد.

الاخيار وسلّم تسليمًا كثيرًا كثيرًا امّا بعد

فهذا كتاب مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة

من تصانيف اكمل المتقدّمين وافضل المتأخّرين

الشقيق البلخيّ غفر الله له وهو مبوّب على مائة

باب الباب الاوّل في البيان الباب الثاني

في الاحكام الباب الثالث في الرّعاية الباب

الرّابع في النيّة الباب الخامس في الذّكر

الباب السّادس في الشكر الباب السّابع

في اللباس الباب الثامن في السّواك الباب

التاسع في التّبرّز الباب العاشر في الطّهارة

الباب الحادي عشر في الخروج الباب الثاني عشر

صفحة من مقدمة النسخة الخطّيّة المحفوظة في مكتبة جامعة هارفرد

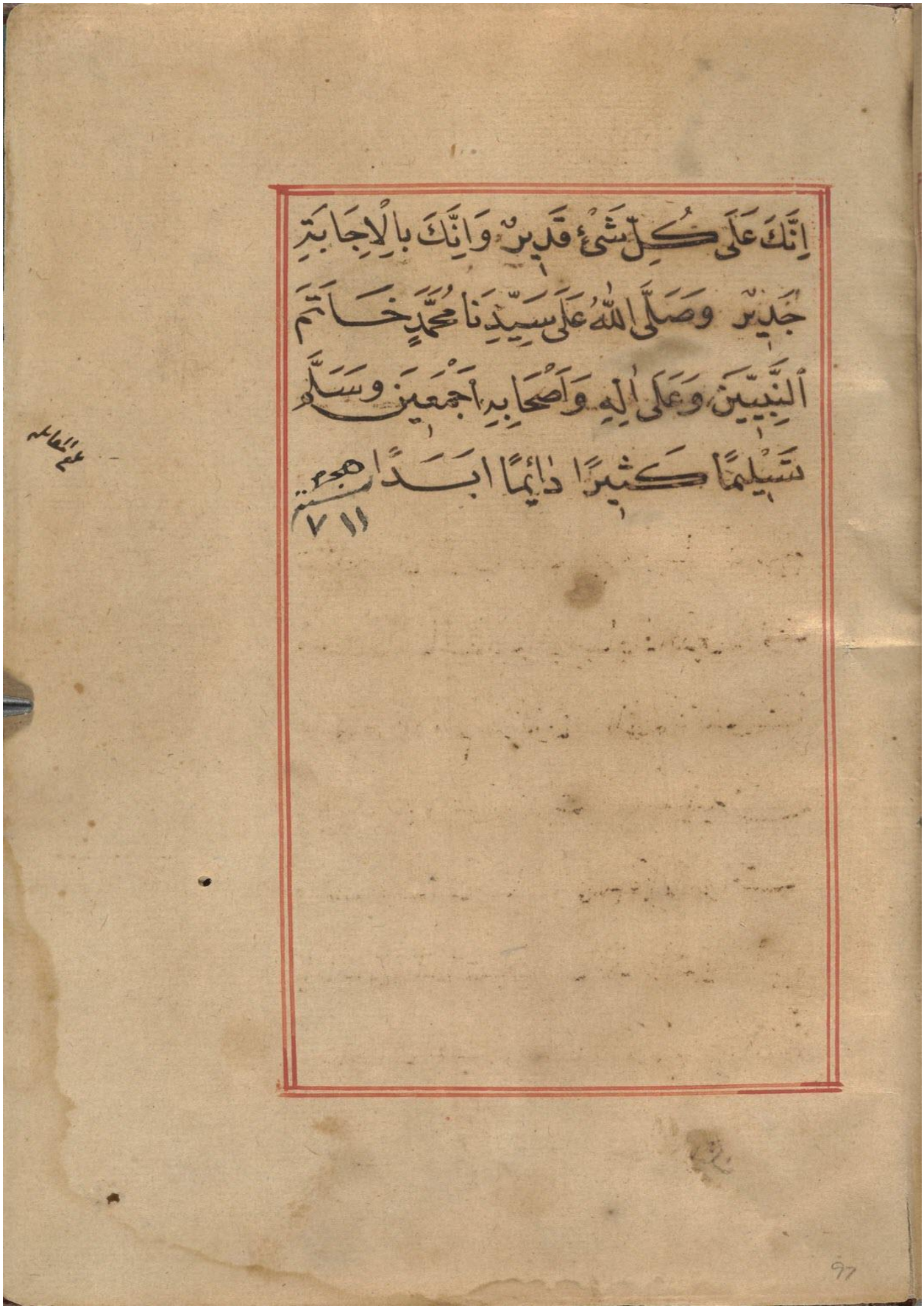
إنك على كل شيء قدير وإنك بالإجابة
جدير وصلى الله على سيدنا محمد خاتم
النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم
تسليما كثيرا دائما أبدا
١١ ٧

الصفحة الأخيرة من خاتمة النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة جامعة هارفرد.

فهرس المصادر

١. إبراهيم بن علي الكفعمي، مجموع الغرائب وموضوع الرغائب، تحقيق: مهدي الرجائي، ن: مؤسسة أنصار الحسين عليه السلام الثقافية، قم المقدسة – إيران، ط ١، ١٤١٢ هج-١٣٧١ هـ ش.

٢. أحمد آل طعان البحراني، الرسائل الأحمدية، تحقيق: دار المصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء التراث، ن: دار المصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء التراث، ط ١، ١٤١٩هج.

٣. أحمد بن يحيى بن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق: سوسنه ديفلد-فلزر، ن: دار المنتظر، بيروت-لبنان، ط ٢، ١٤٠٩هج-١٩٨٨م.

٤. آقا بزرگ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ن: دار الأضواء، بيروت – لبنان، ط ٣، ١٤٠٣هج-١٩٨٣م.

٥. آقا بزرگ الطهراني، طبقات أعلام الشيعة، تحقيق: علي نقي منزوي، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٣٠هج-٢٠٠٩م.

٦. حسن الصدر، تأسيس الشيعة الكرام لعلوم الإسلام، تحقيق: محمد جواد المحموديّ، ن: مؤسسة تراث الشيعة، قم المقدسة-إيران، ط ١، ١٣٩٥هـ.ش-١٤٣٨م-٢٠١٨م.

٧. حسن الصدر، تعليقة على خاتمة المستدرك، تحقيق ضياء الشيخ علاء الكربلائي، ن: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، كربلاء المقدسة، ط ١، ١٤٣٧هـ ق _ ٢٠١٦م.

٨. حسن مصطفوي، ترجمة مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة، ن: انتشارات قلم، قم المقدسة – إيران، ط ١، ١٣٦٣هـ.ش.

٩. حسين البروجردي الطباطبائيّ، جامع أحاديث الشيعة، تحقيق: إسماعيل المعزي الملايري، ن: المؤلّف، بدون ط، ١٣٨٠ هـ.ش-١٤٢٢هج.
١٠. حسين النوري الطبرسي، خاتمة مستدرك الوسائل، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ن: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩ هج-٢٠٠٨م.
١١. داود بن محمود القيصري، شرح تائية ابن الفارض، اعتنى به وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، ن: دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هج.
١٢. رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ن: مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٩م.
١٣. روح الله الخميني الموسوي، المكاسب المحرمة، تحقيق: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران – إيران، ط٤، ١٣٩٢هـ.ش-١٤٣٥هج.
١٤. روزبهان بن أبي النصر البقلي، عرائس البيان في حقائق القرآن، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ن: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هج.
١٥. روزبهان بن أبي نصر البقلي، مشرب الأرواح، ضبط وتصحيح وتعليق: عاصم إبراهيم الكيالي، ن: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هج.

١٦. زين الدين بن علي الجبعي العاملي، مسكّن الفؤاد عند فقد الأحبّة والأولاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ن: مكتبة العرفان، الكويت، ط٢، ١٤١٥ هج-١٩٩٥م.
١٧. شهاب الدين السهروردي، المؤلفات الفلسفية والصوفية للسهروردي: الألواح العماديّة -كلمة التصوّف- اللَّمحات، تحقيق: نجفقلي حبيبي، ن: منشورات الجمل، بيروت-بغداد، ط١، ٢٠١٤م.
١٨. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، ط١، ١٢٧١هج-١٩٥٢م.
١٩. عبد الرزاق الكاشاني، شرح منازل السائرين، تحقيق وتعليق: محسن بيدارفر، ن: منشورات بيدار، قم المقدسة - إيران، ط٥، ١٣٩٤هـ.ش-١٤٣٧هج.
٢٠. عبد الرزاق الكاشاني، معجم اصطلاحات الصوفية، تحقيق: عبد العال شاهين، ن: دار المنار، القاهرة - مصر، ط١، ١٤١٣هج-١٩٩٢م.
٢١. عبد الرزاق الگيلاني، شرح مصباح الشريعة ومفتاح الحقيقة، تحقيق: جلال الدين المحدِّث الأرموي، ن: كتابخانه صدوق، طهران - إيران، ط٢، ١٣٦٠هـ.ش.
٢٢. عبد الغني النابلسي، مفتاح المعية شرح رسالة طريقة السّادة النقشبنديّة للشيخ الولي تاج الدين النقشبنديّ، تحقيق: جودة محمد أبو اليزيد

المهدي ومحمد عبد القادر نصّار، ن: الدار الجوديّة، القاهرة-مصر، ٢٠٠٨م-١٤٢٩هج.
٢٣. عبد الكريم بن هوازن القشيري، الرسالة القشيريّة، تحقيق: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، ن: مطابع مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – مصر، بدون ط، ١٤٠٩هج-١٩٨٩م.
٢٤. عبد الكريم بن هوازن القشيري، لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم بسيوني، ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ٢٠٠٠م.
٢٥. عبد الله الأفندي الأصفهاني، رياض العلماء وحياض الفضلاء، تحقيق: أحمد الحسيني، ن: مطبعة الخيّام، قم المقدسة – إيران، بدون ط، ١٤٠٣ هج.
٢٦. عبد الله بن علي السراج الطوسي، اللمع، تحقيق: عبد الحليم محمود – طه عبد الباقي سرور، ن: دار الكتب الحديثة بمصر ومكتبة المثنى ببغداد، بدون ط، ١٣٨٠هج-١٩٦٠م.
٢٧. عبد الله شبر، مصابيح الأنوار في حل مشكلات الأخبار، تحقيق: مجتبى المحموديّ، ن: مؤسسة دار الحديث العلميّة الثقافيّة، قم المقدسة – إيران، ط٢، ١٤٣٤ هج-١٣٩٢هـ.ش.
٢٨. عبد المنعم الحفني، معجم مصطلحات الصوفية، ن: دار المسيرة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠٧هج-١٩٨٧م.

٢٩. عبد علي بن جمعة الحويزي، نور الثقلين، تصحيح وتعليق: هاشم الرسولي المحلاتي، ن: مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم – إيران، بدون ط، ١٣٨٢ هج.
٣٠. علي بن الحسين الموسوي المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، إعداد: مهدي الرجائي، تقديم: أحمد الحسيني، ن: مطبعة سيد الشهداء عليه السلام ، قم المقدسة – إيران، بدون ط، ١٤٠٥هج.
٣١. علي بن أنجب الساعي البغدادي، أخبار الحلّاج، تحقيق: موفق فوزي الجبر، ن: دار الطليعة الجديدة، دمشق – سوريا، ط٢، ١٩٩٧م.
٣٢. علي بن عثمان الهجويري، كشف المحجوب، دراسة وترجمة وتعليق: إسعاد عبد الهادي قنديل، ن: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة – مصر، بدون ط، ٢٠٠٧م.
٣٣. علي بن موسى بن جعفر بن طاوس الحلي، الأمان من أخطار الأسفار والأزمان، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ن: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٠٩ هج-١٩٨٩م.
٣٤. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: لجنة من العلماء، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤٠٣ هج-١٩٨٣م.

٣٥. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ن: دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هج-٢٠٠٣م.
٣٦. محمد بن الحسن الحر العاملي، هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام، تحقيق: قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية، ن: مجمع البحوث الإسلامية، مشهد المقدسة – إيران، ط١، ١٤١٢ هج.
٣٧. محمد بن الحسين السلمي، طبقات الصوفيّة، تحقيق: نور الدين شريبة، ن: مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط٣، ١٤٠٦هج-١٩٨٦م.
٣٨. محمد بن محمد بن النعمان المفيد، أوائل المقالات، تحقيق: إبراهيم الأنصاري، ن: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط١، ١٤١٣ هـ.
٣٩. محمد بن محمد مفيد القمي، شرح توحيد الصدوق، تحقيق: نجفقلي حبيبي، ن: مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة الإرشاد الإسلاميّ، طهران- إيران، ط١، ١٤١٥ هج.
٤٠. محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، تحقيق: قسم التحقيق في مؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية، ن: مؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية، قم المقدسة –إيران، ط٣، ١٤٣٤هج-١٣٩٢هـ.ش.
٤١. محمد تقي المجلسي، روضة المتقين «شرح من لا يحضره الفقيه»، تحقيق: قسم التحقيق في مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ن: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم المقدسة – إيران، ط١، ١٤٢٩ هج، ٢٠٠٨م.

٤٢. محمد مهدي النراقي، جامع السعادات، تحقيق: محمد كلانتر، ن: دار المتقين، بيروت –لبنان، بدون ط، ١٤٣٠هج-٢٠٠٩م.
٤٣. محيي الدين ابن عربي، الفتوحات المكيّة، تحقيق: أحمد شمس الدين، ن: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٠هج-١٩٩٩م.
٤٤. مسلم الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، تقرير: محمد علي علي صالح المعلم، ن: المؤلف، ط١، ١٤١٦هج.
٤٥. موسى الشبيري الزنجاني، جرعه از دريا، ن: مؤسسة كتاب شناسى شيعه، قم المقدسة – إيران، ط١، ١٣٨٩هـ.ش.
٤٦. نور الله التستري، إحقاق الحق وإزهاق الباطل، تعليقات: شهاب الدين المرعشي النجفي، ن: مكتبة آية الله العظمى شهاب الدين المرعشي النجفي، قم – إيران، بدون ط.

فهرس الموضوعات

المبحث الأوّل: نظرة عامّة للتعرف على كتاب «مصباح الشريعة» ٢
المبحث الثاني: أقوال العلماء في نسبة الكتاب ٤
القول الأوّل: المثبتون لنسبة الكتاب ٤
١ـ السيد ابن طاوس رحمه الله ٤
٢ـ الشيخ الكفعمي رحمه الله ٥
٣ـ الشهيد الثاني رحمه الله ٥
٤ـ الشيخ محمد تقي المجلسي رحمه الله ٥
٥ـ القاضي سعيد القمي رحمه الله ٦
٦ـ الشيخ الحويزي رحمه الله ٦
٧ـ الميرزا النوري الطبرسي رحمه الله ٦
٨ـ الشيخ أحمد آل طعّان البحراني رحمه الله ٦
٩ـ الشيخ علي أكبر النهاونديّ الخراسانيّ ٦
القول الثاني: النافون لنسبة الكتاب إلى الإمام عليه السلام ٧
١ـ الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي رحمه الله ٧
٢ـ الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله ٧

٣ـ الميرزا عبد الله الأفندي الأصفهاني رحمه الله ٩
٤ـ السيد عبد الله شبر رحمه الله ٩
٥ـ السيد حسين البروجردي رحمه الله ٩
٦ـ الشيخ محمد رضا المظفّر رحمه الله ١٠
٧ـ السيد الإمام الخميني رحمه الله ١٠
٨ـ السيد شهاب الدين المرعشي النجفي رحمه الله ١١
٩ـ السيد حسن الصدر رحمه الله ١١
١٠ـ الشيخ مسلم الداوري ١١
المبحث الثالث: الإشكالات الواردة على القول الأوّل ١٢
١ـ من جهة السند ١٢
٢ـ من جهة المتن ١٢
الإشكال الأول: لحن الكتاب موافق للإنشاء الصوفيّ ١٣
الإشكال الثاني: وجود منقولاتٍ عن أفراد مذمومين ٢٩
الإشكال الثالث: وجود عباراتٍ يستبعد صدورها عن الإمام عليه السلام .. ٣١
٣ـ من جهة نُسخ الكتاب ٣٤
فهرس المصادر ٤٢
فهرس الموضوعات ٤٩